P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849 Special Issue عدد خاص

Performance Assessment of Iraq's Economy on the ease of doing business index: comparative study with KSA and UAE for 2004 – 2021

Ahmed Rafea Naji
University of Baghdad/College of Management and Economics
ahmed.naji2202m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Emad M.A. Abdullatif
University of Baghdad/College of Management and Economics
emadabdullatif@coadec.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This research critically examines Iraq's performance on the Ease of Doing Business Index (EDBI) compared to the experiences of Saudi Arabia and the United Arab Emirates (UAE), two regional leaders in reforming business environments. With Iraq ranked 172 out of 192 countries, it faces significant bureaucratic and regulatory challenges that impede foreign investment and private sector growth. In contrast, Saudi Arabia ranked 63 globally, has made substantial reforms under Vision 2030, while the UAE, at 16 globally, continues to set benchmarks through advanced infrastructure, streamlined processes, and progressive economic policies.Iraq underperforms in all, particularly in obtaining credit (186 globally) and enforcing contracts (147 globally), reflecting systemic inefficiencies and a lack of robust institutional frameworks. Conversely, Saudi Arabia's ongoing reforms and the UAE's high rankings demonstrate the effectiveness of policy-driven improvements in fostering entrepreneurship and investment.Notably, while the EDBI was discontinued in 2021 due to criticisms of its limited scope—excluding informal barriers like corruption—its insights remain valuable for diagnosing Iraq's challenges. Drawing from Saudi and Emirati experiences, the study recommends actionable economic policies tailored for Iraq: implementing centralised digital systems to streamline business registration, reforming tax and insolvency laws, enhancing investor protections, and modernising trade infrastructure. These reforms aim to address Iraq's regulatory bottlenecks, fostering a more conducive environment for entrepreneurship and economic growth.

Key words: Ease of Doing Business, Starting a Business, Dealing with Construction Permits, Getting Electricity, Registering Property, Getting Credit, Protecting Minority Investors, Paying Taxes, Trading Across Borders, Enforcing Contracts, Resolving Insolvency.

تقييم أداء تجربة العراق على وفق مؤشر سهولة ممارسة الاعمال: بحث مقارن مع المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٢١

أحمد رافع ناجي
جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد

أ.د عماد محمد علي عبد اللطيف
جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تقييم أداء العراق على وفق مؤشر سهولة ممارسة الأعمال **(EDBI)** مقارنة بتجارب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهما رائدان إقليميان في إصلاح بيئات الأعمال. مع احتلال العراق المرتبة ١٧٢ من أصل ١٩٢ دولة، فإنه يواجه تحديات بيروقراطية وتنظيمية كبيرة تعيق الاستثمار الأجنبي ونمو القطاع الخاص. في المقابل، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة ٦٣ على مستوى العالم، وأجرت إصلاحات كبيرة في إطار رؤية ٢٠٣٠، بينما تواصل الإمارات العربية المتحدة، البالغة من العمر ١٦ عامًا على مستوى العالم، وضع معايير من خلال البنية التحتية المتقدمة والعمليات المبسطة والسياسات الاقتصادية التقدمية. إن أداء العراق ضعيف بشكل عام، لا سيما في الحصول على الائتمان (١٨٦ على الصعيد العالمي) وإنفاذ العقود (١٤٧ على الصعيد العالمي)، مما يعكس أوجه قصور في النظام وعدم وجود أطر مؤسسية قوية. على العكس من ذلك، تُظهر الإصلاحات المستمرة في المملكة العربية السعودية والتصنيفات العالية للإمارات العربية المتحدة فعالية التحسينات التي تحركها السياسة في تعزيز ريادة الأعمال والاستثمار. استنادًا إلى التجارب السعودية والإماراتية، توصي الدراسة بسياسات اقتصادية قابلة للتنفيذ مصممة خصيصًا للعراق: تنفيذ أنظمة رقمية مركزية لتبسيط تسجيل الأعمال، وإصلاح قوانين الضرائب والإعسار، وتعزيز حماية المستثمرين، وتحديث البنية التحتية التجارية. تهدف هذه الإصلاحات إلى معالجة الاختناقات التنظيمية في العراق، وتعزيز بيئة أكثر ملاءمة لريادة الأعمال والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سهولة ممارسة الأعمال التجارية، بدء عمل تجاري، التعامل مع تصاريح البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية مستثمري الأقليات، دفع الضرائب، التداول عبر الحدود، إنفاذ العقود، حل الإعسار.

المقدمة: Introduction

يعد مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، الذي طوره البنك الدولي، بمثابة معيار أساسي لتقييم البيئة التنظيمية ومدى ملاءمتها للعمليات التجارية عبر مختلف الاقتصادات. يقيم هذا المؤشر أبعادًا متعددة لبيئة الأعمال، بما في ذلك سهولة بدء الأعمال التجارية، والحصول على تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وحل حالات الإفلاس. يوفر المؤشر نظرة عامة شاملة على مناخ الأعمال، ويقدم رؤى قيمة لصناع السياسات والمستثمرين ورجال الأعمال، الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو فهم البيئة الاقتصادية لريادة الأعمال في العراق من خلال مقارنتها بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. من خلال فحص المؤشرات المحددة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية، سيحدد هذا البحث نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال في العراق. سيسلط التحليل المقارن الضوء على أفضل الممارسات من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والتي يمكن تكييفها مع السياق العراقي لتعزيز بيئة أكثر ملاءمة للعمليات التجارية. هذه الدراسة ذات صلة خاصة في سياق الجهود الجارية التي يبذلها العراق لتنويع اقتصاده والحد من اعتماده على عائدات النفط. إن تعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية أمر بالغ الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي، وتحفيز ريادة الأعمال المحلية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. ستوفر نتائج هذا البحث توصيات

قابلة للتنفيذ لصناع السياسات لتحسين مناخ الأعمال في العراق، وبالتالي المساهمة في الهدف الأوسع للتنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة.

المبحث الأول: منهجية البحث العلمي

يقدم هذا البحث تصميمًا مقارنًا لتحليل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. اذ يركز البحث على فهم البيئة الاقتصادية لريادة الأعمال في العراق من خلال مقارنتها بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، المعروفتين بمناخ أعمالهما المشجع نسبيًا لنمو الاعمال.

١-١ **المشكلة البحثية:**- تواجه بيئة الأعمال في العراق تحديات كبيرة تعيق التنمية الاقتصادية وأنشطته الريادية وعلى الرغم من الإصلاحات الأخيرة، لا يزال ترتيب العراق في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال منخفضا مقارنة بنظيريه الإقليميين، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. يسعى هذا البحث إلى تحديد العوائق المحددة التي تحول دون ممارسة الأعمال التجارية في العراق ومقارنتها بالظروف الأكثر ملاءمة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

١-٢ **أهمية البحث** :-يستمد البحث أهميته من الاتي:

١-٢-١ الآثار المترتبة على السياسات: ستوفر النتائج رؤى قيمة لصانعي السياسات في العراق لتصميم وتنفيذ إصلاحات فعالة تعزز سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

١-٢-٢ التنمية الاقتصادية: يعد تحسين بيئة الأعمال أمرا بالغ الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي، وتحفيز ريادة الأعمال المحلية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في العراق.

١-٢-٣ مقارنة إقليمية: يسلط البحث الضوء على أفضل الممارسات التي يمكن تكييفها مع السياق العراقي، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والتنمية، من خلال مقارنة العراق بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

١-٣ **أهداف البحث:**- يهدف هذا البحث الى تحقيق الآتي:

١-٣-١ تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال في العراق.

١-٣-٢ قارن أداء العراق على مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مع أداء دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

١-٣-٣ تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين مناخ الأعمال في العراق بناء على أفضل الممارسات التي تمت ملاحظتها في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

١-٤ **حدود البحث:**-يتحدد البحث بمجموعة من القيود حيث يركز البحث على العراق وكيفية الاستفادة من تجارب الدول الإقليمية، توضع هذه الحدود بطريقة تتماشى مع اتجاه البحث وأهدافه وتعقيد السياق الاجتماعي والاقتصادي في العراق:

١-٤-١ الحدود المكانية: إن البحث يستفيد أيضا من تجارب دولتين اقليميتين مختارتين، هما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

أ. دولة الإمارات العربية المتحدة حالة مثيرة للاهتمام بسبب جهودها الطويلة الأمد لتنويع اقتصادها، مع التركيز على التحفيز الاقتصادي للقطاع الخاص.

ب. المملكة العربية السعودية تقدم انتقالا معاصراً يوازي الفترة الزمنية التي يخوضها العراق.

١-٤-٢ الحدود الزمانية: يمتد البحث للفترة عام ٢٠٠٤ – ٢٠٢١ حيث صدر التقرير من البنك الدولي خلال هذه الفترة وتوقف في عام ٢٠٢١ ليصدر لاحقاً مؤشر جاهزية الاعمال كبديل نهاية عام ٢٠٢٤.

١-٤-٣ محددات البيانات: الاعتماد على البيانات من البنك الدولي، والتي قد لا تشمل جميع جوانب بيئة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يقتصر التحليل المقارن على المؤشرات المدرجة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، والتي قد لا تعكس بشكل كامل تعقيدات مناخ الأعمال في العراق والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، إضافة الى انها لا تقيس أثر الفساد الإداري والمالي على تطبيقات كل مؤشر على ارض الواقع.

١-٥ فرضية البحث

أداء العراق في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال أقل بكثير من أداء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث تعيق الحواجز التنظيمية والبنية التحتية المحددة في العراق بشكل كبير سهولة ممارسة الأعمال مقارنة بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، على امل أن يؤدي تنفيذ الإصلاحات المستهدفة بناء على أفضل الممارسات إلى تحسين درجة سهولة ممارسة الأعمال في العراق بشكل كبير.

١-٦منهج البحث:- يعتمد الإطار المنهجي لهذا البحث على الخطوات التالية:

١-٦-١ تحليل البيانات المعدة باستخدام برامج معالجة البيانات. يتضمن تحليل البيانات عدة خطوات:

أ. التحليل الوصفي: تلخيص البيانات لكل دولة عبر المؤشرات العشرة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، لتقديم نظرة عامة على بيئة الأعمال في كل بلد.

ب. التحليل المقارن: مقارنة أداء العراق والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في كل مؤشر من المؤشرات العشرة. ستسلط هذه المقارنة الضوء على نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال العراقية مقارنة بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ت. تحليل الاتجاهات: تحليل البيانات التاريخية من تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال السابقة لتحديد الاتجاهات والتغيرات في بيئة الأعمال بمرور الوقت. سيساعد هذا التحليل على فهم التقدم أو التراجع في مناخ الأعمال في كل بلد.

ث. تفسير نتائج التحليلات الإحصائية والإبلاغ عنها في سياق أهداف البحث. ستتم مناقشة النتائج فيما يتعلق بالأدبيات الحالية والسياقات الاقتصادية المحددة للعراق والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: التأطير المفاهيمي لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال

يضع هذا المبحث الأساس المفاهيمي لتحليل النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال الخوض في مكوناته الحاسمة: السياسات الاقتصادية والبنية التحتية المؤسسية والأنظمة المالية. تؤثر ريادة الأعمال بشكل محوري في دفع الابتكار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. وقد سلط ظهور الشركات الناشئة الناجحة ونماذج الأعمال المبتكرة الضوء على أهمية رعاية نظام بيئي قوي لريادة الأعمال. هذه النظم الإيكولوجية هي بيئات تعمل فيها مجموعة من السياسات والمؤسسات والأنظمة المالية بشكل متماسك لتمكين رواد الأعمال من بدء أعمالهم واستدامتها وتوسيع نطاقها. إن فهم هذا النظام المترابط أمر بالغ الأهمية لصانعي السياسات والمعلمين والمستثمرين ورجال الأعمال على حد سواء (McLiesh, C., & Shleifer, A. 2007). يركز هذا المبحث على السياسات الاقتصادية والبنية التحتية المؤسسية والأنظمة المالية. يساعد الفحص التفصيلي لهذه المكونات على توضيح العناصر الأساسية المطلوبة لبناء نظام بيئي مزدهر لريادة الأعمال. لذا يعد مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (EoDB) بمثابة أداة حيوية لتقييم البيئة التنظيمية للأعمال عبر البلدان. ومن خلال تقييم المجالات التنظيمية الرئيسة التي تؤثر على العمليات التجارية، ويقدم رؤى قيمة حول كيفية مقارنة الاقتصادات المختلفة من حيث الكفاءة التنظيمية والجودة. ويعكس تطور المنهجية الالتزام بتحسين دقة المؤشر وأهميته، مما يجعله مرجعًا حاسمًا لواضعي السياسات والمستثمرين والباحثين في فهم وتعزيز مناخ الأعمال على مستوى العالم، يعد مؤشر مركب طوره البنك الدولي لقياس السهولة النسبية لبدء مشروع تجاري وتشغيله في بلد معين. وهو يقيم اللوائح التي تؤثر بشكل مباشر على العمليات التجارية عبر مختلف الاقتصادات ويوفر أساسًا موضوعيًا لمقارنة بيئات الأعمال في جميع أنحاء العالم. ويصنف مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الاقتصادات على أساس بيئتها التنظيمية وتأثيرها على دورة حياة الأعمال. ويغطي المؤشر مجموعة واسعة من اللوائح التي تؤثر على جوانب مختلفة من العمليات التجارية، من بدء الأعمال التجارية إلى إنفاذ العقود. ويهدف إلى تقييم ما إذا كانت البيئة التنظيمية في بلد ما مواتية لبدء وتنفيذ الأنشطة التجارية، وبالتالي توفير رؤى حاسمة لصانعي السياسات والمستثمرين ورواد الأعمال.

٢-١ **المعايير الرئيسية (Topics)**:- يعتمد مؤشر سهولة ممارسة الأعمال EoDB على عدة معايير رئيسية، يمثل كل منها جانبًا رئيسيًا من دورة حياة الأعمال. ويشار إلى هذه المعايير باسم "الموضوعات: Topics" في تقرير ممارسة الأعمال (World Bank, 2021):

٢-١-١ **بدء النشاط التجاري**:- يقيس الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى من متطلبات رأس المال لشركة ذات مسؤولية محدودة صغيرة ومتوسطة الحجم لبدء عملياتها.

٢-١-١-١ الإجراءات (العدد): يقيس هذا المعيار الفرعي إجمالي عدد الخطوات المطلوبة لبدء مشروع تجاري بشكل قانوني. تتضمن هذه الإجراءات التفاعلات مع الأطراف الخارجية، مثل الوكالات الحكومية والمحامين والمحاسبين، والتي تعتبر ضرورية لإنشاء كيان تجاري معترف به قانونيًا.

٢-١-١-٢ الوقت (الأيام): يقيس عدد الأيام التقويمية المطلوبة لاستكمال جميع الإجراءات اللازمة لبدء النشاط التجاري. ويشمل الوقت اللازم للحصول على التصاريح وتسجيل الأعمال التجارية واستكمال جميع الإجراءات القانونية الأخرى.

٢-١-١-٣ التكلفة (% من دخل الفرد): هذه هي التكلفة المرتبطة بإكمال جميع الإجراءات اللازمة لبدء نشاط تجاري، ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية من دخل الفرد. ويشمل رسوم الخدمات القانونية ورسوم التسجيل وأي دفعات إلزامية أخرى.

٢-١-١-٤ مال المدفوع (% من دخل الفرد): يقيس هذا المعيار الفرعي مبلغ رأس المال الذي يجب إيداعه قبل التسجيل أو خلال فترة محددة بعد التأسيس، معبرًا عنه كنسبة مئوية من دخل الفرد. يضمن هذا الشرط أن الشركات لديها ما يكفي من رأس المال للعمل.

٢-١-٢ **الحصول على تراخيص البناء**:- تقييم الإجراءات والوقت والتكلفة لبناء مستودع، بما في ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة وعمليات التفتيش وتوصيلات المرافق.

٢-١-٢-١ الإجراءات (العدد): يقيس هذا المعيار الفرعي عدد التفاعلات المطلوبة بين قطاع الأعمال والجهات الحكومية للحصول على الموافقات اللازمة لبناء مستودع. ويشمل الحصول على التراخيص، والخضوع لعمليات التفتيش، واستكمال الإجراءات الشكلية الأخرى.

٢-١-٢-٢ الوقت (الأيام): يقيس الوقت اللازم لاستكمال جميع إجراءات الحصول على تراخيص البناء، بما في ذلك جميع المعاملات اللازمة مع الجهات الحكومية. يتم تسجيل الوقت بالأيام التقويمية، مع مراعاة العمليات المتزامنة المحتملة.

٢-١-٢-٣ التكلفة (% من قيمة المستودع): يقيس هذا المعيار الفرعي تكلفة الحصول على جميع التصاريح والموافقات اللازمة لإنشاء مستودع، معبرًا عنها كنسبة مئوية من قيمة المستودع. ويشمل رسوم التصاريح والخدمات المهنية واتصالات المرافق.

٢-١-٢-٤ مؤشر مراقبة جودة البناء (٠-١٥): يقوم هذا المؤشر بتقييم جودة أنظمة البناء ومدى تطبيقها. ويأخذ في الاعتبار عوامل مثل جودة أنظمة البناء، وآليات السلامة، وأنظمة المسؤولية والتأمين، ومؤهلات المهنيين المشاركين في عملية البناء.

٢-١-٣ الحصول على الكهرباء

تقييم الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة لنشاط تجاري للحصول على توصيل كهرباء دائم لمستودع موحد.

٢-١-٣-١ الإجراءات (العدد): يقيس عدد الخطوات المطلوبة للحصول على توصيل كهربائي دائم للمنشأة، بدءًا من التقدم بطلب التوصيل حتى استلام الإمداد النهائي بالكهرباء.

٢-١-٣-٢ الزمن (أيام): يقيس هذا المعيار الفرعي الوقت اللازم لإتمام كافة الإجراءات اللازمة للحصول على الكهرباء. ويشمل الوقت المستغرق لعمليات التفتيش والتركيبات والموافقات.

٢-١-٣-٣ التكلفة (% من دخل الفرد): تقيس تكلفة استكمال جميع الإجراءات المطلوبة للحصول على توصيل الكهرباء، معبرًا عنها كنسبة مئوية من دخل الفرد. ويشمل رسوم التقديم والاتصال والمواد.

٢-١-٣-٤ مؤشر موثوقية العرض وشفافية التعرفة (٠-٨): يقيس هذا المؤشر موثوقية إمدادات الكهرباء وشفافية التعرفة. ويأخذ في الاعتبار عوامل مثل تكرار ومدة انقطاع التيار الكهربائي، والمراقبة التنظيمية، ومدى توفر معلومات التعريفة.

٢-١-٤ تسجيل الملكية:- يقيس الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لنقل ملكية العقار بين شركتين.

٢-١-٤-١ الإجراءات (العدد): يقيس هذا المعيار الفرعي عدد الإجراءات المطلوبة لنقل الملكية من عمل إلى آخر. ويتضمن خطوات مثل الحصول على سند ملكية عقار، وتسجيل النقل، ودفع الضرائب ذات الصلة.

٢-١-٤-٢ الوقت (الأيام): يقيس الوقت اللازم لإتمام عملية نقل الملكية، بدءًا من اتفاقية البيع وحتى تسجيل العقار باسم المالك الجديد.

٢-١-٤-٣ التكلفة (% من قيمة العقار): يقيس هذا المعيار الفرعي تكلفة نقل الملكية، معبرًا عنها كنسبة مئوية من قيمة العقار. ويشمل رسوم التسجيل ورسوم كاتب العدل وأي ضرائب مطبقة.

٢-١-٤-٤ مؤشر جودة إدارة الأراضي (٠-٣٠): يقيّم هذا المؤشر مدى موثوقية أنظمة إدارة الأراضي، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، والقدرة على حل النزاعات على الأراضي. فهو يوفر مقياسًا شاملاً لفعالية أنظمة حقوق الملكية.

٢-١-٥ الحصول على الائتمان:- يقيم مدى قوة الحقوق القانونية وعمق أنظمة المعلومات الائتمانية وسهولة حصول الشركات على الائتمان.

٢-١-٥-١ مؤشر قوة الحقوق القانونية (٠-١٢): يقيس هذا المؤشر مدى حماية قوانين الضمانات والإفلاس لحقوق المقترضين والمقرضين. وهو يقيم ما إذا كانت الأطر القانونية تدعم استخدام الأصول المنقولة وغير المنقولة كضمان والقدرة على إنفاذ اتفاقيات القروض.

٢-١-٥-٢ مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (٠-٨): يقيس هذا المعيار الفرعي نطاق المعلومات الائتمانية المتاحة من خلال السجلات العامة أو المكاتب الخاصة وإمكانية الوصول إليها وجودتها. ويأخذ في الاعتبار عوامل مثل تغطية المعلومات الائتمانية، وتوافر البيانات التاريخية، والقدرة على الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت.

٢-١-٥-٣ تغطية مكاتب الائتمان (% من البالغين): يقيس هذا النسبة المئوية للبالغين الذين تغطيهم مكاتب الائتمان الخاصة، والتي تتبع التاريخ الائتماني للأفراد وتوفر المعلومات للمقرضين.

٢-١-٥-٤ تغطية سجل الائتمان (% من البالغين): على غرار تغطية مكتب الائتمان، يقيس هذا المعيار الفرعي النسبة المئوية للبالغين المدرجين في سجلات الائتمان العامة، التي تجمع المعلومات الائتمانية من المؤسسات المالية.

٢-١-٦ **حماية صغار المستثمرين:**- تقييم مدى الحماية للمساهمين الصغار في حوكمة الشركات، مع التركيز على معاملات الأطراف ذات الصلة وحقوق المساهمين (Djankov, S., and others, 2010).

٢-١-٦-١ مؤشر مدى الإفصاح (٠-١٠): يقيس هذا المؤشر شفافية حوكمة الشركات، وخاصة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ويقوم بتقييم المتطلبات القانونية للإفصاح عن تضارب المصالح، وعملية الموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة، وإمكانية وصول المساهمين إلى هذه المعلومات.

٢-١-٦-٢ مدى مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (٠-١٠): يقيس هذا المعيار الفرعي مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن القرارات التي تضر الشركة. وينظر فيما إذا كان يمكن للمساهمين مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة للحصول على تعويضات، وما إذا كان يتعين على أعضاء مجلس الإدارة سداد المكاسب الناتجة عن المعاملات غير القانونية، ومدى توفر العقوبات ضد أعضاء مجلس الإدارة.

٢-١-٦-٣ مؤشر سهولة رفع دعاوى المساهمين (٠-١٠): يقيس هذا المؤشر مدى سهولة قيام المساهمين برفع دعاوى قضائية بسبب انتهاك حقوقهم. ويقيم مدى توفر الأدلة أثناء التقاضي، والقدرة على الوصول إلى وثائق الشركة الداخلية، والتكاليف القانونية المترتبة على ذلك.

٢-١-٦-٤ مؤشر مدى حقوق المساهمين (٠-٦): يقيس هذا المعيار الفرعي دور المساهمين في قرارات الشركة الرئيسية، مثل الموافقة على عمليات الاندماج أو التغييرات في هيكل رأس مال الشركة. وتقوم بتقييم الإطار القانوني الذي يسمح للمساهمين بالمشاركة في هذه القرارات.

٢-١-٦-٥ مؤشر مدى الملكية والسيطرة (٠-٧): يقيس القواعد التي تحكم التغييرات في ملكية الشركات والسيطرة عليها. ويتضمن أحكامًا مثل الفصل بين أدوار الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، ومتطلبات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتنظيم التغييرات المهمة في ملكية الشركة.

٢-١-٦-٦ مدى مؤشر شفافية الشركات (٠-٧): يقيس هذا المعيار الفرعي مستوى الشفافية في عمليات الشركة، بما في ذلك الإفصاح عن حصص الملكية، والتعويضات التنفيذية، وانتماءات أعضاء مجلس الإدارة. كما يقوم بتقييم مدى توفر تقارير التدقيق وتوقيت اجتماعات المساهمين.

٢-١-٦-٧ مؤشر قوة حماية صغار المستثمرين (٠-٥٠): يجمع هذا المؤشر المركب نتائج المؤشرات الفرعية المذكورة أعلاه لتوفير مقياس شامل للحماية المقدمة لمستثمري الأقلية في اقتصاد معين.

٢-١-٧ **دفع الضرائب:**- يقيس عدد الضرائب المدفوعة، والوقت المستغرق في الامتثال الضريبي، وإجمالي معدل الضريبة كنسبة مئوية من الربح.

٢-١-٧-١ إجمالي معدل الضريبة والمساهمة (% من الربح): يقيس هذا المعيار الفرعي إجمالي مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي يجب على الشركة دفعها، معبرًا عنها كنسبة مئوية من أرباحها. ويشمل ضرائب الدخل وضرائب العمل والمساهمات الإلزامية الأخرى.

٢-١-٧-٢ الوقت (ساعات في السنة): يقيس هذا الوقت اللازم لإعداد جميع الضرائب الخاصة بالنشاط التجاري وتقديمها ودفعها. ويشمل الوقت اللازم لجمع المعلومات واستكمال الإقرارات الضريبية وتقديم المدفوعات إلى السلطات الضريبية.

٢-١-٧-٣ عدد الدفعات (سنويًا): يقيس هذا المعيار الفرعي عدد دفعات الضرائب التي يجب على الشركة سدادها سنويًا. ويشمل كافة الضرائب والاشتراكات سواء كانت مدفوعة شهرياً أو ربع سنوي أو سنوي.

٢-١-٧-٤ مؤشر ما بعد التقديم (٠-١٠٠): يقيس هذا المؤشر كفاءة عمليات ما بعد التقديم، مثل المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة وتصحيح الإقرارات الضريبية. ويأخذ في الاعتبار الوقت والتكلفة والإجراءات المتضمنة في هذه العمليات.

٢-١-٨ **التجارة عبر الحدود:**- تقييم الوقت والتكلفة المرتبطين بالعملية اللوجستية لتصدير البضائع واستيرادها (La Porta, R., and others, 2008).

٢-١-٨-١ وقت التصدير (الساعات والأيام): يقيس الوقت اللازم لتصدير السلع المنتجة محلياً.

٢-١-٨-٢ الامتثال الوثائقي (ساعات): يقيس الوقت اللازم لاستكمال جميع الوثائق المرتبطة بتصدير البضائع، بما في ذلك الحصول على المستندات وإعدادها، بالإضافة إلى معالجتها وتقديمها إلى السلطات المختصة.

٢-١-٨-٣ الامتثال الحدودي (ساعات): يقيس الوقت اللازم للامتثال لجميع اللوائح الجمركية وعمليات التفتيش على الحدود لتصدير البضائع.

٢-١-٨-٤ تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي): التكلفة المرتبطة بالامتثال للقوانين الجمركية والانظمة المتعلقة بعمليات التفتيش الالزامية في اقتصاد المنشأ واقتصاد المقصد واي اقتصادات العبور بالنسبة لعملية التصدير.

٢-١-٨-٥ الامتثال المستندي (بالدولار الأمريكي): يقيس التكلفة المرتبطة بإعداد مستندات التصدير ومعالجتها وتقديمها.

٢-١-٨-٦ الامتثال الحدودي (بالدولار الأمريكي): يقيس التكلفة المرتبطة بالامتثال للوائح الحدود، بما في ذلك رسوم التفتيش الجمركي والإجراءات الأخرى المطلوبة.

٢-١-٨-٧ وقت الاستيراد (الساعات والأيام): هو الوقت المخصص لاستيراد شحنة واحدة من البضائع عن طريق النقل البحري، وتشمل وقت أربع مراحل: إعداد الوثائق، التخليص الجمركي وعمليات التفتيش، النقل الداخلي والشحن، التفريغ في الموانئ والمحطات.

٢-١-٨-٨ الامتثال المستندي (ساعات): على غرار معيار التصدير الفرعي، يقيس هذا الوقت اللازم لاستكمال جميع المستندات المتعلقة بالاستيراد.

٢-١-٨-٩ الامتثال الحدودي (ساعات): يقيس الوقت اللازم للامتثال الى لوائح الجمركية وعمليات التفتيش على الحدود لاستيراد البضائع.

٢-١-٨-١٠ تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي): التكلفة المرتبطة بالامتثال للقوانين الجمركية والانظمة المتعلقة بعمليات التفتيش الالزامية في اقتصاد المنشأ واقتصاد المقصد واي اقتصادات العبور بالنسبة لعملية الاستيراد.

٢-١-٨-١١ الامتثال المستندي (بالدولار الأمريكي): يقيس التكلفة المرتبطة بإعداد مستندات الاستيراد ومعالجتها وتقديمها.

٢-١-٨-١٢ الامتثال الحدودي (بالدولار الأمريكي): يقيس التكلفة المرتبطة بالامتثال للوائح الحدود، بما في ذلك رسوم التفتيش الجمركي والإجراءات الأخرى المطلوبة.

٢-١-٩ إنفاذ العقود

تقييم الوقت والتكلفة وجودة العمليات القضائية لحل النزاعات التجارية.

٢-١-٩-١ الوقت (أيام): يقيس هذا المعيار الفرعي الوقت اللازم لحل نزاع تجاري عبر المحاكم، من لحظة رفع الدعوى حتى استلام الدفعة النهائية. ويشمل وقت المحاكمة والحكم والتنفيذ.

٢-١-٩-٢ التكلفة (% من قيمة المطالبة): تقيس تكلفة حل نزاع تجاري، معبرًا عنها كنسبة مئوية من قيمة المطالبة. ويشمل رسوم المحكمة وأتعاب المحاماة والتكاليف القانونية الأخرى.

٢-١-٩-٣ الإجراءات (العدد): يسجل هذا المعيار الفرعي عدد الخطوات الإجرائية المتبعة في حل نزاع تجاري من خلال المحاكم. ويشمل التفاعلات بين الأطراف المعنية، وكذلك بين الأطراف والقاضي أو موظف المحكمة، بدءًا من رفع الدعوى وحتى تنفيذ الحكم.

٢-١-٩-٤ مؤشر جودة العمليات القضائية (٠-١٨): يقيس هذا المؤشر جودة العمليات القضائية بناءً على أربعة مكونات رئيسية:

١-٢-٩-٤-١ هيكل المحكمة وإجراءاتها (٠-٥): تقييم ما إذا كان النظام القضائي لديه محاكم تجارية متخصصة، ومدى توفر محاكم المطالبات الصغيرة، والتخصيص العشوائي للقضايا للقضاة، وما إذا كانت هناك تحيزات بين الجنسين في وزن الأدلة من الشهادة.

٢-١-٩-٤-٢ إدارة القضايا (٠-٦): تقييم فعالية أنظمة إدارة القضايا، بما في ذلك وجود لوائح بشأن المعايير الزمنية، والتأجيلات، والمؤتمرات السابقة للمحاكمة، وتوافر أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية لكل من القضاة والمحامين.

٢-١-٩-٤-٣ أتمتة المحكمة (٠-٤): يقيس مدى أتمتة المحكمة، بما في ذلك تقديم الشكاوى وخدمة الشكاوى إلكترونيًا، والدفع الإلكتروني لرسوم المحكمة، ونشر الأحكام.

٢-١-٩-٤-٤ الطرق البديلة لتسوية المنازعات (٠-٣): تقييم مدى توفر وتنظيم التحكيم والوساطة كطرق لحل النزاعات التجارية خارج المحكمة.

٢-١-١٠ تسوية الإعسار (تعثر الأعمال)

يقيس الوقت والتكلفة ومعدل الاسترداد لتسوية الإعسار، بالإضافة إلى قوة الإطار القانوني الذي يحكم إجراءات الإعسار (Djankov, S., and others, 2008).

٢-١-١٠-١ معدل الاسترداد (سنتات على الدولار): يقيس هذا المعيار الفرعي النسبة المئوية للمطالبة التي يمكن للدائنين استردادها من شركة معسرة من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إنفاذ الديون. ويتم التعبير عن معدل الاسترداد بالسنتات على الدولار، ويأخذ في الاعتبار نتائج إجراءات الإعسار (على سبيل المثال، ما إذا كانت المنشأة مستمرة كمنشأة مستمرة أو تم بيعها بشكل مجزأ).

٢-١-١٠-٢ الوقت (السنوات): يقيس الوقت اللازم لحل مشكلة الإعسار، بدءًا من بدء الإجراءات وحتى التوزيع النهائي للأصول على الدائنين. ويشمل ذلك الوقت المستغرق لإجراءات المحكمة، والاستئنافات، والحل النهائي للقضية.

٢-١-١٠-٣ التكلفة (% من الممتلكات): يقيس هذا المعيار الفرعي تكلفة إجراءات الإعسار كنسبة مئوية من ممتلكات المدين. ويشمل رسوم المحكمة والتكاليف الإدارية والرسوم القانونية والنفقات الأخرى المتكبدة أثناء عملية الإعسار.

٢-١-١٠-٤ النتيجة (٠ أو ١): تشير إلى ما إذا كانت نتيجة إجراءات الإعسار هي "منشأة مستمرة" (١) أو "بيع مجزأ" (٠). تعني نتيجة "الاستمرارية" أن الشركة تستمر في العمل، مما يحافظ على المزيد من القيمة للدائنين، في حين يتضمن "البيع الجزئي" بيع أصول الشركة بشكل فردي، مما يؤدي عادة إلى انخفاض استرداد الدائنين.

٢-١-١٠-٥ مؤشر قوة إطار الإعسار (٠-١٦): يقيس هذا المؤشر مدى فعالية الإطار القانوني للإعسار، بناءً على أربع مكونات:

٢-١-١٠-٥-١ مؤشر بدء الإجراءات (٠-٣): يقيم ما إذا كان بإمكان كل من المدينين والدائنين بدء إجراءات التصفية وإعادة التنظيم، ومعايير بدء إجراءات الإعسار.

٢-١-١٠-٥-٢ مؤشر إدارة أصول المدين (٠-٦): يقيّم قدرة المدين على إدارة الأصول أثناء الإعسار، بما في ذلك استمرار العقود الأساسية، وتجنب المعاملات المقومة بأقل من قيمتها، والحصول على التمويل بعد بدء الإجراءات.

٢-١-١٠-٥-٣ مؤشر إجراءات إعادة التنظيم (٠-٣): يقيم مدى نزاهة وفعالية خطط إعادة التنظيم، بما في ذلك ما إذا كان قد تم التصويت عليها من قبل الدائنين المتأثرين، وما إذا كان الدائنون مصنفين في مجموعات تصويت، وما إذا كان الدائنون المعارضون يحصلون على نفس المبلغ بموجب خطة كما يفعلون في التصفية.

٢-١-١٠-٥-٤ مؤشر مشاركة الدائنين (٠-٤): يقيس مدى مشاركة الدائنين في عملية الإعسار، بما في ذلك تعيين ممثل الإعسار، والموافقة على مبيعات الأصول، والوصول إلى المعلومات المالية، والحق في الاعتراض على القرارات تم إجراؤها خلال الإجراءات.

٢-٢ تطور منهجيات مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:- لقد تطورت منهجية المؤشر مع مرور الوقت، مما أدى إلى اختلافات في كيفية قياس بعض المؤشرات. ويقوم البنك الدولي بتحديث المنهجية بشكل دوري لتعكس دقة وأهمية أفضل (World Bank, 2020).

٢-٢-١ منهجية DB١٠-١٤: ركزت المنهجية السابقة بشكل كبير على عدد الإجراءات والوقت والتكلفة عبر المؤشرات المختلفة. على سبيل المثال، تم قياس مؤشر "بدء النشاط التجاري" في المقام الأول من خلال عدسة الإجراءات والتكاليف المطلوبة للامتثال للوائح الحكومية.

٢-٢-٢ منهجية DB١٥: في عام ٢٠١٥، تم تحديث المنهجية لتحسين الدقة من خلال دمج عوامل إضافية مثل جودة التنظيم. على سبيل المثال، تضمن موضوع "الحصول على الائتمان" مؤشرات جديدة تتعلق بجودة المعلومات الائتمانية والحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين.

٢-٢-٣ منهجية DB ١٧-٢٠: قامت آخر التحديثات بتحسين القياس من خلال تقديم تقييم أكثر تفصيلاً للجودة والكفاءة التنظيمية. على سبيل المثال، بدأ مؤشر "دفع الضرائب" يشمل عمليات ما بعد التقديم، مثل استرداد الضرائب وعمليات التدقيق، بالإضافة إلى المقاييس التقليدية للوقت والتكلفة.

٢-٢-٤ تكمن الاختلافات بين هذه المعايير في المقام الأول في عمق ونطاق البيانات التي تم جمعها (World Bank, 2024):

٢-٢-٥ تضمين الجودة التنظيمية: تركز المنهجيات الأحدث بشكل أكبر على جودة اللوائح التنظيمية، وليس فقط الجوانب الكمية مثل الوقت والتكلفة. وهذا يسمح بإجراء تقييم أكثر شمولاً لبيئة الأعمال.

٢-٢-٦ تفصيل أكبر: أدى الانتقال من منهجيات DB١٠-١٤ إلى DB١٥ وDB١٧-٢٠ إلى تقديم المزيد من المؤشرات الفرعية، مما يوفر رؤية أكثر تفصيلاً لمناخ الأعمال.

٢-٢-٧ عمليات ما بعد تقديم الإقرارات: يعكس إدراج عمليات ما بعد تقديم الإقرارات في مؤشر دفع الضرائب تحولًا نحو فهم التأثيرات التنظيمية الأوسع على الشركات، بما يتجاوز مجرد تكاليف الامتثال الأولية.

٢-٢-٨ زيادة الشفافية والاتساق: تهدف المنهجيات الأحدث إلى تحسين الشفافية والاتساق في جمع البيانات، مما يضمن أن المؤشرات تعكس بدقة سهولة ممارسة الأعمال التجارية عبر الاقتصادات المختلفة.

المبحث الثالث: مقارنة تجربة العراق مع التجارب المختارة لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال

حصل العراق على مرتبة ١٧٢ من ١٩٢ دولة وهذا أقل بكثير مقارنة بكل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويشير هذا إلى بيئة أعمال أكثر تحديا مع المزيد من العقبات البيروقراطية والتنظيمية. اذ أجرت السعودية إصلاحات كبيرة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تحسين درجاتها ٦٣ عالمياً، لكنها لا تزال متخلفة عن الإمارات، التي تتمتع بواحدة من أفضل بيئات الأعمال أداءً على مستوى العالم. اذ تحتل الإمارات المرتبة ١٦ في سهولة ممارسة الأعمال التجارية على مستوى العالم، مستفيدة من البنية التحتية المتقدمة والعمليات المبسطة والسياسات الاقتصادية التقدمية وفقاً لبيانات البنك الدولي (World Bank, 2021) كما تجدر الملاحظة ان هذا المؤشر لا يدرس ارض الواقع وإنما يرتكز في التحليل على الإجراءات الرسمية لذلك لا يقيس المعوقات الغير الرسمية بضمنها الفساد الإداري وغيرها، وهذا من الانتقادات التي جعلت البنك الدولي يوقف العمل به عام ٢٠٢١ وينتقل الى مؤشر جاهزية الأعمال الذي أطلق أول نسخة منه في أكتوبر ٢٠٢٤ (World Bank, 2024)، ورغم ذلك يوفر مؤشر سهولة ممارسة الأعمال دلالات مهمة نحتاج الارتكاز إليها في البحث.

يشير الشكل (١) الى التصنيف الضعيف للعراق وهذا يفسر وجود أوجه قصور اقتصادية كبيرة، مما قد يعيق الاستثمار الأجنبي ونمو القطاع الخاص. وفي المقابل، يعكس تحسن نتيجة المملكة العربية السعودية الإصلاحات المستمرة، وتظهر النتيجة العالية لدولة الإمارات العربية المتحدة قدرتها على جذب الأعمال والاستثمار الدوليين.

وللحصول على البيانات والمزيد من المؤشرات يمكن الدخول عبر مسح رمز الوصول السريع (code QR) المجاور والذي يوفر البيانات الحية للمؤشرات التي سيتم المقارنة خلالها في هذا المبحث.

الشكل (١)

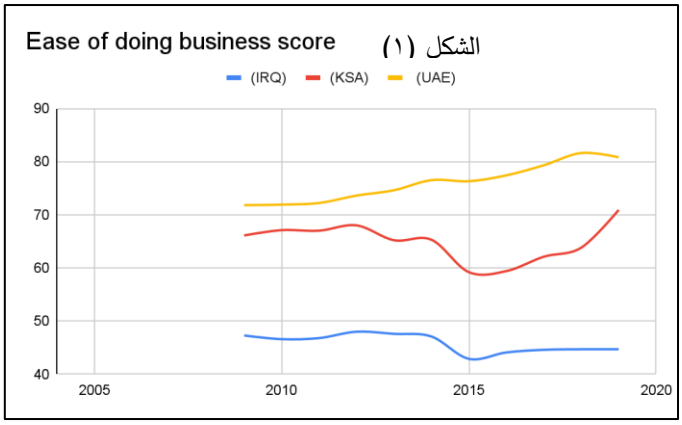

مصدر البيانات البنك الدولي يمكن الوصول اليها عبر (QR Code) وتحليل البيانات واعداد الاشكال من الشكل (١) الى الشكل (١٨) في هذا المبحث من إعداد الباحث.

١-٣ **مؤشر بدء النشاط التجاري:**- يواجه العراق الذي يقع في المركز ١٥٤ عالمياً تحديات كبيرة تتعلق بالإجراءات والوقت والتكلفة العالية لبدء نشاط تجاري، مما يجعل من الصعب على رواد الأعمال دخول السوق. كما أن البلاد تحتل مرتبة سيئة في الإجراءات الخاصة بالرجال والنساء على حد سواء، بينما قامت السعودية بتحسين تصنيفها في السنوات الأخيرة لتحتل المركز ٣٧ عالمياً من خلال تبسيط العملية، على الرغم من أنها لا تزال تتطلب العديد من الخطوات البيروقراطية، مما يضيف الوقت والتكلفة مقارنة بأفضل الممارسات العالمية. بينما تقدم الإمارات عملية تسجيل أعمال فعالة للغاية، مع إجراءات قليلة وتكلفة منخفضة، مما يجعلها جذابة للغاية لتأسيس الأعمال مكنها ذلك من الحصول على المركز ١٧ عالمياً.

يسلط الشكل (٢) الضوء على الاختلاف الواضح بين العراق والإمارات العربية المتحدة في هذا المؤشر وتبرز العواقب الاقتصادية لعدم الكفاءة البيروقراطية في العراق، والتي تعيق بدء الأعمال. وفي الوقت نفسه، تتماشى التحسينات التي تشهدها المملكة العربية

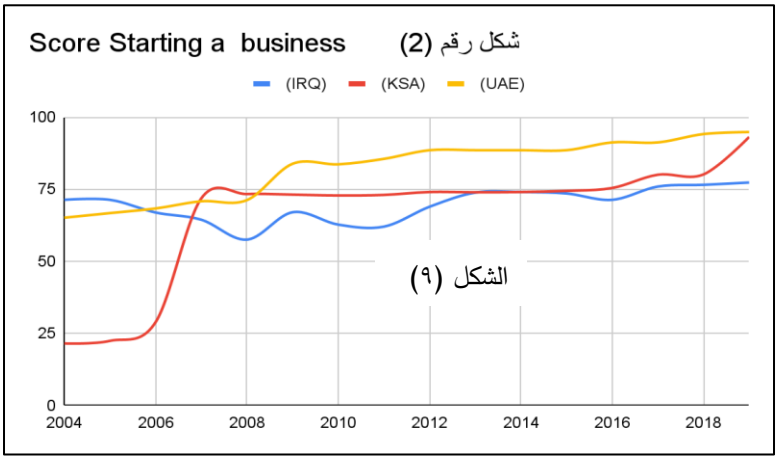

السعودية مع أجندة رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز يشير الشكل (٣) الى ابتعاد العراق عن الممارسات الفعالة من حيث عدد الخطوات

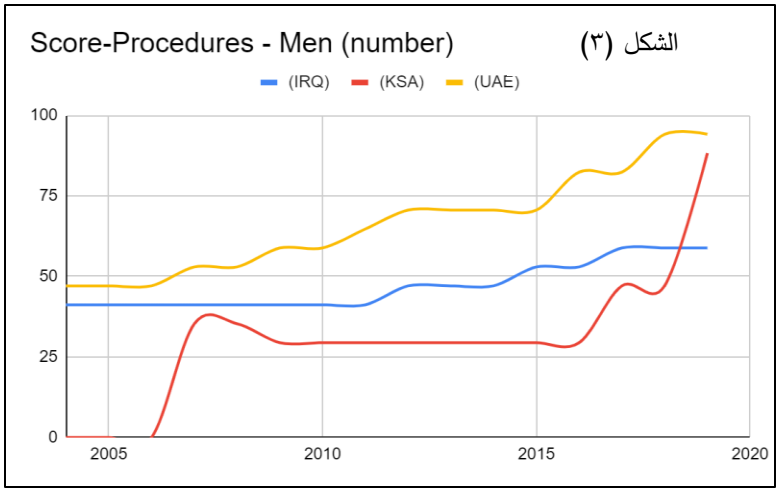

اللازمة لبدء المشروع بينما يلفت الانتباه التقدم الملحوظ الذي يشير إليه منحنى المملكة العربية السعودية الى قدرتها على تحسين وتبسيط الإجراءات خصوصاً بعد عام ٢٠١٥

ريادة الأعمال وتخفيف العبء التنظيمي.

يشير الشكل (٣) الى ابتعاد العراق عن الممارسات الفعالة من حيث عدد الخطوات اللازمة لبدء المشروع بينما يلفت الانتباه التقدم الملحوظ الذي يشير إليه منحنى المملكة العربية السعودية الى قدرتها على تحسين وتبسيط الإجراءات خصوصاً بعد عام ٢٠١٥

يوضح الشكل (٤) تكلفة بدء المشروع كنسبة من دخل الفرد في كل بلد، ويوضح شكل منحنى العراق عدم وجود استقرار في هذا المؤشر من خلال التذبذب الكبير في المنحنى بينما يوضح الجهد المبذول من السعودية بشكل واضح في الانتقال الكبير في عام ٢٠٠٦، اما الامارات فواضح الاستقرار في هذا المؤشر.

٣-٢ مؤشر الحصول على تراخيص البناء

أداء العراق ضعيف في هذا المجال ١٠٣ عالمياً، مع ارتفاع التكاليف والأطر الزمنية الطويلة للحصول على التصاريح، الأمر الذي يمكن أن يخنق مشاريع التنمية والبنية التحتية. أما السعودية خطت خطوات واسعة لتبسيط عملية إصدار التصاريح ولكنها لا تزال تواجه تحديات مقارنة بالمعايير العالمية لتحتل المركز ٢٨. أما الإمارات العربية المتحدة تتفوق بالمرتبة ٣ عالمياً، من خلال إجراءات مبسطة وتكاليف منخفضة مرتبطة بها، مما يسهل التطوير والبناء السريع.

الشكل (٥)

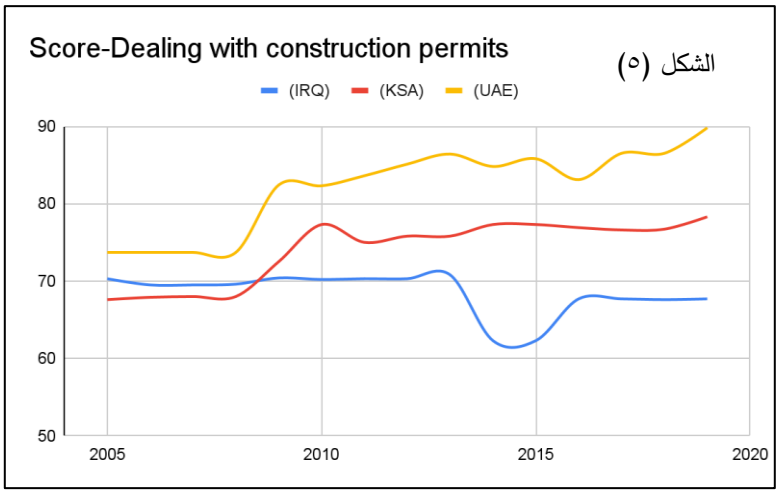

يوضح الشكل (٥) إن التكاليف المرتفعة في العراق والتأخير الطويل في تصاريح البناء تضر بتطوير بنيته التحتية، وهو أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي. وتعزز كفاءة دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال قطاع البناء والتشييد، مما يسهم في قدرتها التنافسية الاقتصادية الشاملة.

٣-٣ مؤشر الحصول على الكهرباء

حصل العراق على تسلسل منخفض ١٣١ بسبب العوائق الإجرائية الكبيرة، والتأخير الزمني، والتكاليف المرتبطة بالحصول على الكهرباء فضلاً عن عدم استقرارها، مما يؤثر سلبًا على بيئة الأعمال، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. شهدت السعودية تحسنًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة لتحصل على تسلسل ١٨ عالمياً، مما يعكس الجهود المبذولة لتحديث قطاع المرافق لديها، ولكن لا يزال هناك مجال للتحسين. بينما تتصدر الإمارات مرة أخرى بتكاليف اتصال منخفضة للغاية وأطر زمنية قصيرة، مما يعزز النمو الصناعي والتجاري، اذ تقع ضمن المرتبة الاولى عالمياً.

الشكل (٦)

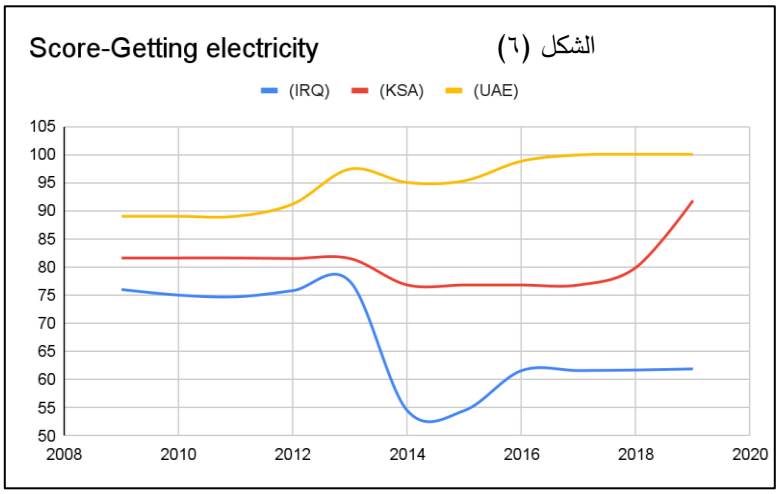

تعليقاً على الشكل (٦) يعد الحصول على الكهرباء بشكل موثوق وبأسعار معقولة أمرًا بالغ الأهمية للإنتاج. ويعكس أداء العراق الضعيف في هذا المجال العجز في البنية التحتية، مما يحد من إمكاناته الاقتصادية كما هو واضح في تراجع المنحنى. وقد حققت جهود السعودية لإصلاح القطاع نتائج إيجابية خصوصاً بعد إطلاق رؤية المملكة عام ٢٠١٧، في حين أن الأداء المتميز في دولة الإمارات العربية المتحدة يجذب الصناعات المعتمدة على الطاقة.

٣-٤ مؤشر تسجيل الملكية

يُظهر العراق تسلسل منخفض ١٢١ عالمياً، مع إجراءات معقدة وتكاليف عالية وعمليات تستغرق وقتًا طويلاً لتسجيل الملكية، مما يخلق عوائق أمام كفاءة سوق العقارات. أما السعودية تحرز تقدمًا بالتسلسل ١٩ عالمياً، اذ تقلل الوقت والتكاليف، على الرغم من أنها لا تزال متخلفة عن أفضل الدول أداءً. بينما الإمارات تقدم أحد أكثر أنظمة تسجيل العقارات كفاءة على مستوى العالم، مع الحد الأدنى من الإجراءات والتكاليف المنخفضة وتحتل المركز ١٠ عالمياً.

الشكل (٧)

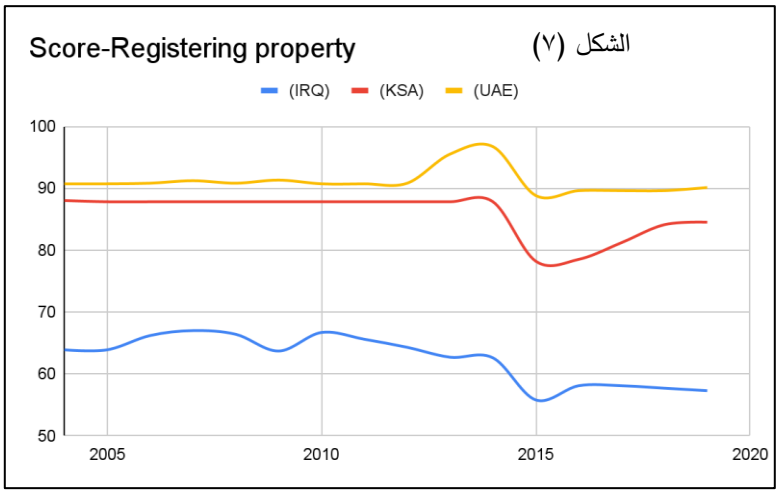

تعليقاً على الشكل (٧) اذ يعد التسجيل الفعال للعقارات أمرًا حيويًا للاستثمارات الآمنة وسيولة السوق. ويؤدي الأداء الضعيف للعراق إلى خنق الاستثمار في العقارات وتطوير الأراضي وهذا واضح من اتجاه المنحنى نحو الأسفل. تعد التحسينات التي شهدتها المملكة العربية السعودية إيجابية، لكن الإمارات العربية المتحدة تقدم مثالاً قوياً على مدى قدرة أسواق العقارات الفعالة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٣-٥ مؤشر الحصول على الائتمان

حصل العراق على نتائج منخفضة في هذا المجال التسلسل ١٨٦ من ١٩٢ دولة، مما يشير إلى محدودية فرص الحصول على الائتمان للشركات والمستهلكين، مما يعيق نمو القطاع الخاص وريادة الأعمال. بينما تتمتع السعودية ببيئة ائتمانية أقوى بكثير في المركز ٩٢، اذ تعمل الإصلاحات الجارية على تحسين الوصول إلى المعلومات المالية وأسواق الائتمان. ورغم ان الإمارات العربية المتحدة تتمتع بنظام

الشكل (٨)

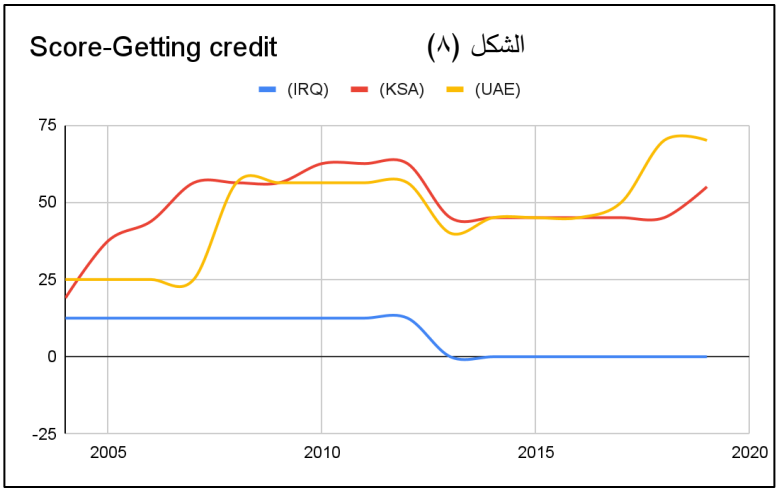

ائتماني متقدم، مع حماية قانونية قوية للدائنين وأنظمة معلومات ائتمانية قوية الا انها لم تتعدى في هذا المؤشر المركز ٤٨ عالمياً.

تعليقاً على الشكل (٨) يعد الحصول على الائتمان أمرًا ضروريًا للتوسع الاقتصادي وريادة الأعمال. ويعكس أداء العراق الضعيف في هذا المجال تخلف الأسواق المالية والفرص المحدودة لتمويل الأعمال التجارية وهذا يخرج العراق من خارطة أفضل الممارسات الائتمانية منذ ٢٠١٤. ويعد التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تحسين الوصول إلى الائتمان ملحوظا، في حين يدعم النظام الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة النمو الديناميكي للقطاع الخاص.

أما فيما يخص الشكل (٩) الذي يوضح النسبة التي يغطيها الائتمان المتاح من البالغين، فواضح ان العراق غير مهتم بأي بيانات تسجل عدد ومن ثم متابعة توفير ائتمان بالمقابل يكفي لتغطيتها، بينما تتنافس الإمارات والسعودية على هذا المؤشر بشكل تصاعدي، يفسر ذلك حاجتنا الى تحديد مسؤولية متابعة هذا المؤشر وتحديد قراءاته من خلال متابعة نسبة توفر غطاء ائتماني للبالغين ومن ثم تحفيز النظام المصرفي على خلق النقود بالقدر الكافي.

الشكل (٩)

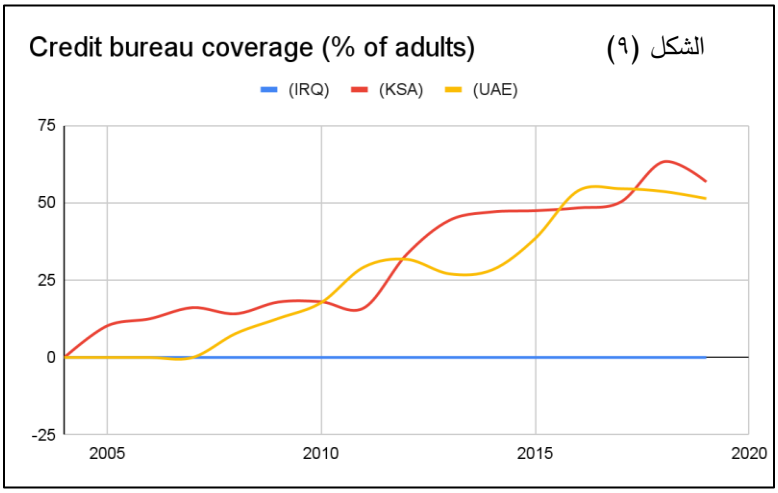

٦-٣ مؤشر حماية صغار المستثمرين

يعاني العراق من فجوات كبيرة في حماية المستثمرين لتقع في المركز ١١١ عالمياً، مما يعكس ضعف أطر حوكمة الشركات ونقص الحماية القانونية. بينما اتخذت السعودية خطوات لتعزيز حوكمة الشركات وحماية المستثمرين، مما أدى إلى تحسين درجاتها ٣ عالمياً متفوقاً على الإمارات التي توفر حماية قوية للمستثمرين، مما يسهم في جاذبيتها كمركز للأعمال بالمركز ١٣ عالمياً.

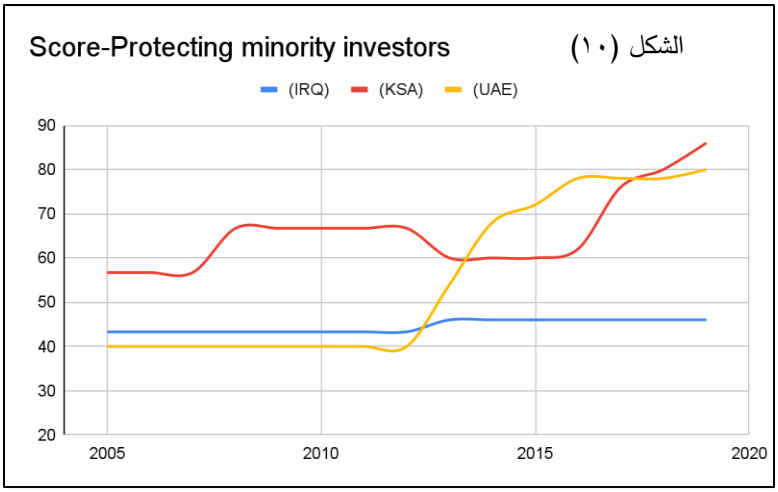

الشكل (١٠)

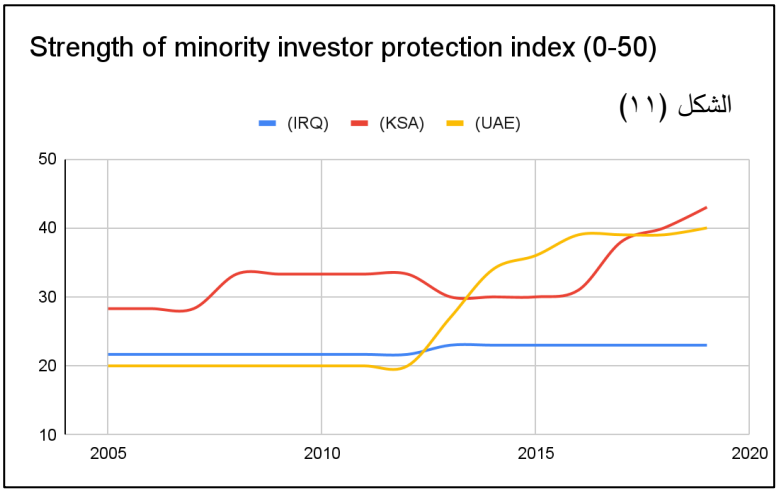

الشكل (١١)

تعليقاً على الشكل (١٠) إن الأداء الضعيف للعراق كما هو واضح في المنحنى لا يشجع الاستثمار الأجنبي، في حين أن الإطار القوي لدولة الإمارات العربية المتحدة يدعم بيئة استثمارية مستقرة. تسير الإصلاحات في المملكة العربية السعودية في الاتجاه الصحيح، مما يعزز ثقة المستثمرين.

أما الشكل (١١) والذي يركز على قوة حماية المستثمرين الصغار الذي يوضح جدية الإمارات في تحسين موقفها ولا سيما بعد عام ٢٠١١، اما العراق وفقاً لاستقرار المنحنى بمستوى متدني مما يعكس عدم اهتمام صانعي السياسات بهذا الموضوع بشكل كبير

٣-٧ مؤشر دفع الضرائب

يحتل العراق مرتبة متدنية في المركز ١٣١ عالمياً من حيث سهولة دفع الضرائب، مع ارتفاع معدلات الضرائب وعمليات تقديم الطلبات المرهقة التي تثقل كاهل الشركات على الرغم من أن الاقتصاد ريعي غير معتمد على الضرائب في إيرادات الحكومة. بينما أجرت السعودية إصلاحات ملحوظة لتبسيط مدفوعات الضرائب، وتقليل عدد الدفعات والوقت اللازم للامتثال مما جعلها بالمركز ٦٢ عالمياً. اما الامارات مع بيئتها الضريبية المؤاتية

فهي تحتل المركز ٤٢ عالمياً، ولا سيما غياب ضرائب الدخل على الشركات بالنسبة للعديد من الشركات، لا تزال تتمتع بقدرة تنافسية عالية.

يوضح الشكل (١٢) أنه يمكن أن تؤثر تكاليف الامتثال الضريبي بشكل كبير على ربحية الأعمال. ويشكل النظام الضريبي المرهق في العراق رادعا للنشاط التجاري وكما يوضح المنحنى ذلك، في حين أن الإصلاحات في المملكة العربية السعودية تخفف العبء على الشركات. تعد البيئة الضريبية في دولة الإمارات العربية المتحدة عاملاً رئيسياً في جاذبيتها كمركز أعمال إقليمي اما الانحدار في عام ٢٠١٤ فهو بسبب تغيير قواعد قياس هذا المؤشر من قبل البنك الدولي.

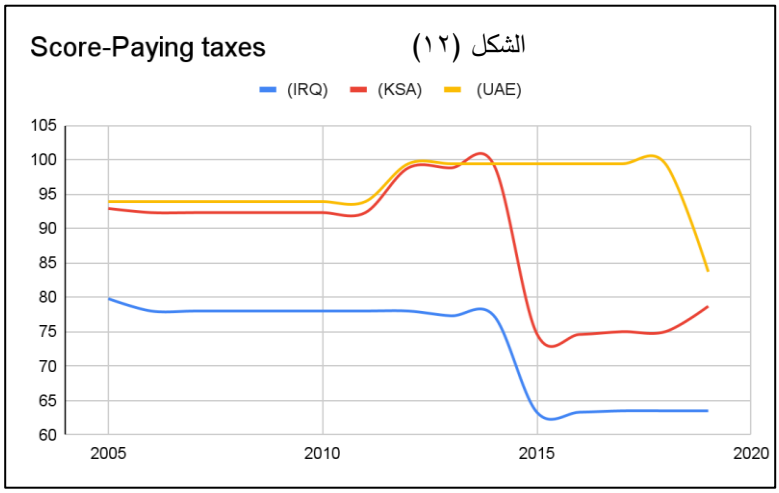

الشكل (١٢)

أما فيما يخص الشكل رقم (١٣) فهو يوضح نسبة الضرائب المرتفعة من الأرباح التي يفرض في العراق وهذا ما يشكل عائق أمام تسجيل الشركات بشكل رسمي، بينما يظهر انخفاض واضح في الضرائب في كل من الإمارات والسعودية.

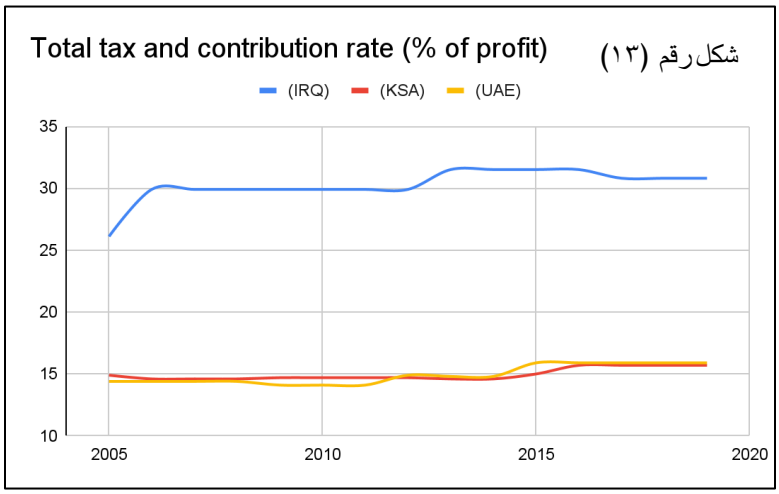

شكل رقم (١٣)

٣-٨ مؤشر التجارة عبر الحدود

أظهر العراق أداء ضعيف في تسهيل التجارة عبر الحدود في المركز ١٨٦ عالمياً، مع فترات تأخير طويلة وتكاليف مرتفعة مرتبطة بالواردات والصادرات. بينما قامت السعودية بتحسين الخدمات اللوجستية التجارية، على الرغم من أنها لا تزال تواجه تحديات في تقليل التكاليف والتأخير محققة المركز ٩٢ عالمياً. بالرغم من أن الإمارات تتفوق في هذا المجال،

من خلال إجراءات جمركية فعالة وأقل قدر من التأخير، مما يجعلها مركزًا لوجستيًا وتجاريًا رائدًا في المنطقة إلا أنها تبقى ضمن المركز ٨٢ عالمياً.

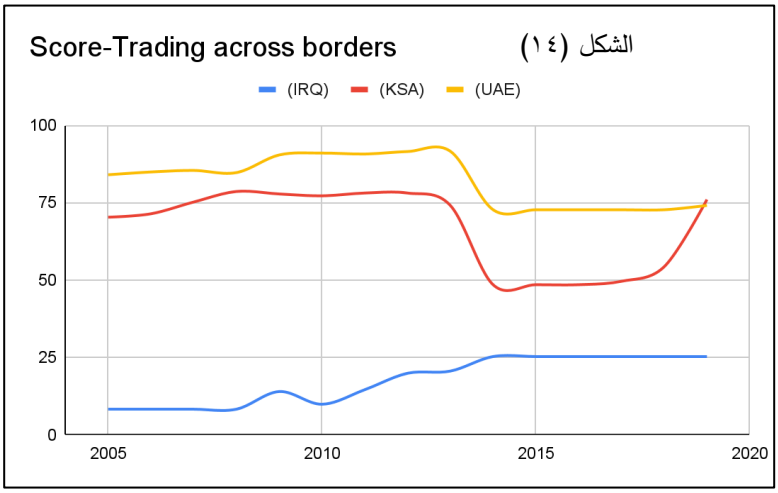

الشكل (١٤)

يوضح منحنى العراق في الشكل (١٤) كيف أن العمليات التجارية غير الفعالة في العراق تحد من مشاركته في التجارة العالمية، في حين أن الأداء المتميز لدولة الإمارات العربية المتحدة يعزز دورها كمركز تجاري عالمي. وتعكس التحسينات التي حققتها المملكة العربية السعودية جهودها لتصبح أكثر اندماجاً في سلاسل التوريد العالمية.

أما الشكل (١٥) فيعبر بشكل واضح أن تكاليف التصدير في العراق مرتفعة جداً عنه في السعودية والإمارات، ومن الجدير بالذكر أن بيانات البنك الدولي تظهر تكلفة التصدير في العراق للحاوية الواحدة ($٣٥٥٠) هو مقارب تكلفة الاستيراد ($٣٦٥٠) لعام ٢٠١٥ وهذا جزء من تفسير عجز الميزان التجاري في العراق اذ لا يوجد حافز للتصدير.

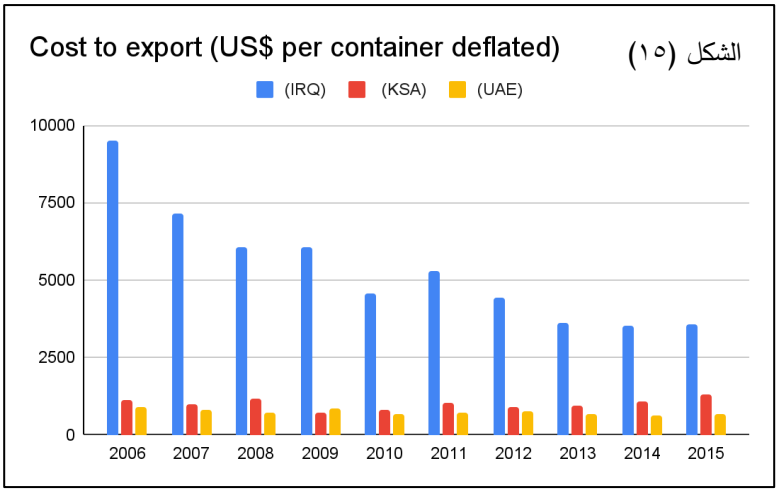

الشكل (١٥)

٣-٩ مؤشر إنفاذ العقود

يعمل العراق وفقاً لآليات ضعيفة لإنفاذ العقود بالمركز (١٤٧) عالمياً، مع تأخيرات طويلة وتكاليف مرتفعة في النظام القضائي، مما يعيق الاستثمار والنشاط التجاري. بينما تحرز السعودية تقدمًا لتكون في المركز (٥١) عالمياً، مع أوقات أسرع لحل النزاعات وإجراءات قانونية أكثر كفاءة. في حين تتميز إجراءات الإمارات القضائية الفعالة، والتي تحمي الشركات وتضمن تنفيذ العقود لتكون بالتسلسل (٩) عالمياً. تجدر

الاشارة الى أن هذا المؤشر لا يناقش العدالة في القضاء وإنما يسلط الضوء على الإجراءات وسهولة الحصول على القرارات القضائية وتكاليفها.

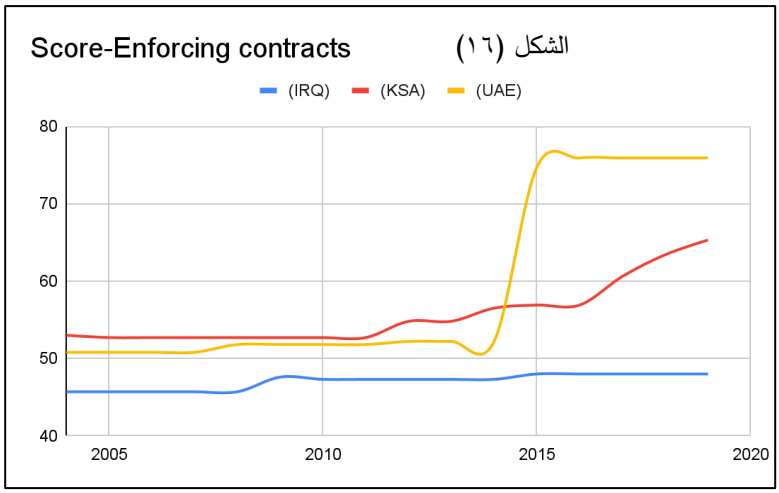

الشكل (١٦)

يوضح لنا الشكل (١٦) إن ضعف تطبيق القانون في العراق يمنع الشركات من إبرام العقود بسبب ارتفاع مخاطر النزاعات. ويضمن الإطار القانوني القوي في دولة الإمارات العربية المتحدة اليقين في مجال الأعمال ولا سيما في المدة بعد عام ٢٠١٤، في حين أن الإصلاحات في المملكة العربية السعودية تجعل بيئة الأعمال أكثر موثوقية.

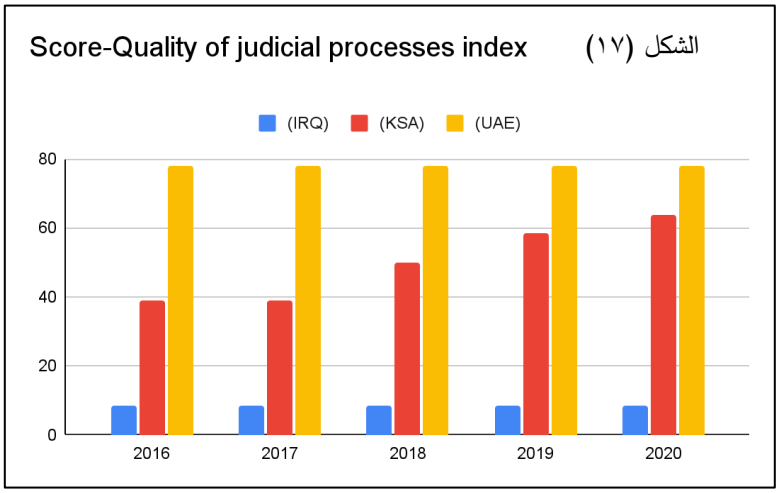

الشكل (١٧)

يوضح الشكل (١٧) تدني مستوى جودة الإجراءات القضائية في العراق بشكل ملحوظ، وهذا ينعكس على عدم ثقة الشركات في إبرام العقود داخل العراق، يسلط الضوء هذا المخطط على الحاجة إلى إصلاحات في النظام القضائي ولا سيما على صعيد الإجراءات والتنظيم في تنفيذ العقود.

٣-١٠ مؤشر تسوية الإعسار

يحتل العراق مرتبة سيئة في حل حالات الإعسار، مما يعكس ضعف الأطر القانونية والتأخير الطويل في إجراءات الإفلاس. وكذلك تعاني السعودية من مشاكل في معالجة الإعسار لديها، مما أدى الى أن تشارك العراق في التسلسل (١٦٨) عالمياً. في حين توفر الامارات إطارًا قويًا للإعسار يسهل استمرارية الأعمال

P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849 Special Issue عدد خاص

وتحقيق نتائج عادلة للدائنين والمدينين تحتل المركز ٨٠ عالمياً. في التسلسل ١٦٨ عالمياً. يشجع إطار معالجة الإعسار الفعال ريادة الأعمال من خلال توفير شبكة أمان للشركات التي تفشل.

إن النظام الضعيف في العراق والسعودية على حد سواء كما هو واضح في الشكل (١٨) لا يشجع على المخاطرة وريادة الأعمال. في حين يضمن النظام المتقدم في الإمارات العربية المتحدة حلاً فعالاً لفشل الأعمال.

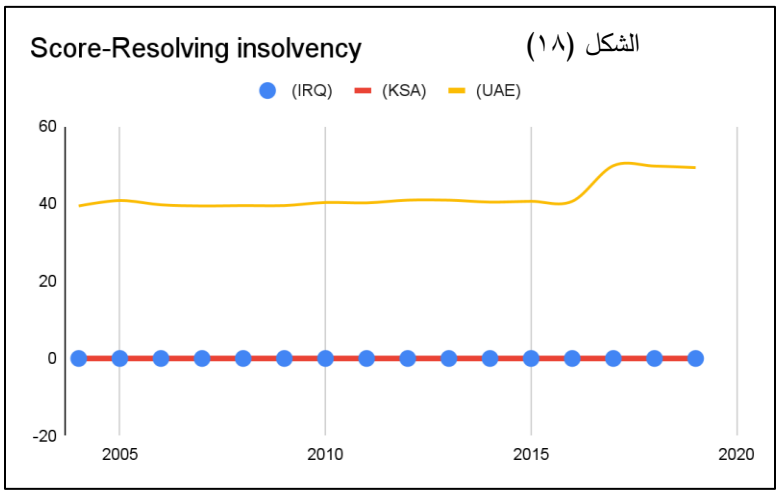

الشكل (١٨)

يواجه العراق صعوبات في معظم المؤشرات بسبب العقبات التنظيمية والعقبات الكبيرة التي تواجه البنية التحتية، والتي تؤثر بشدة على قدرته على جذب الاستثمار ودعم نمو الأعمال. بينما تشهد المملكة العربية السعودية إصلاحات جوهرية كجزء من مبادرة رؤية ٢٠٣٠، مما يؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال في العديد من المجالات الرئيسة. تستمر الإمارات العربية المتحدة في الريادة في معظم المؤشرات، بفضل بيئة صديقة للأعمال تعزز الاستثمار والابتكار والتنويع الاقتصادي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات السياساتية

استخلاص رؤى نقدية من التجارب السعودية والإماراتية لاستخلاص أفضل الممارسات ذات الصلة بالعراق، ورسم المسار المطبق في هذه الدول حول ريادة الاعمال. ولمواجهة التحديات التي تم تحديدها عبر مختلف مؤشرات ممارسة الأعمال التجارية في العراق، أقترح السياسات الاقتصادية التالية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال

٤-١ الاستنتاجات:

١. يواجه العراق صعوبات كبيرة في تأسيس الشركات، حيث تتسم إجراءات التسجيل بالتعقيد وتتطلب وقتًا طويلًا وتكاليف مرتفعة. تؤدي هذه العوامل إلى عرقلة دخول رواد الأعمال إلى السوق، مما يحد من فرص الاستثمار ويؤثر سلبًا على بيئة الأعمال. كما تعاني العملية التنظيمية من البيروقراطية المفرطة، مما يزيد من صعوبة إنشاء مشاريع جديدة، سواء للأفراد أو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢. تعاني عملية الحصول على تصاريح البناء في العراق من بطء الإجراءات وتعقيدها، مما يشكل عائقًا أمام مشاريع التنمية العمرانية والتطوير العقاري. يؤثر هذا الوضع بشكل مباشر على قطاع الاستثمار في البنية التحتية، حيث تتسبب الفترات الطويلة للحصول على التراخيص في تأخير تنفيذ المشروعات وزيادة تكاليفها التشغيلية. كما أن غياب الإصلاحات الفعالة في هذا المجال يحد من قدرة العراق على جذب الاستثمارات العقارية الكبرى.

٣. يواجه العراق تحديات في توفير خدمات الكهرباء بشكل مستقر وبتكاليف مناسبة، حيث تتطلب الشركات إجراءات معقدة للربط الكهربائي، فضلاً عن المشكلات المتكررة في توافر الطاقة والانقطاعات المستمرة. يشكل هذا الوضع عائقًا رئيسيًا أمام القطاعات الصناعية والتجارية، إذ يؤثر سلبًا على كفاءة الإنتاج ويزيد من تكاليف التشغيل، مما يدفع العديد من الشركات إلى البحث عن بدائل مكلفة، مثل المولدات الخاصة.

٤. يتسم نظام تسجيل الملكية في العراق بعدم الكفاءة، حيث تستغرق الإجراءات وقتًا طويلاً وتتطلب العديد من الموافقات الرسمية. كما تؤدي التعقيدات البيروقراطية إلى تأخير نقل الملكية، مما يحد من نشاط السوق العقاري ويقلل من فرص الاستثمار فيه. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود بيئة قانونية شفافة تعيق قدرة المستثمرين على تسجيل ممتلكاتهم بسهولة، مما يشكل حاجزًا إضافيًا أمام التطوير العمراني والاستثمارات العقارية.

٥. تعاني بيئة التمويل في العراق من ضعف كبير في توافر القروض والائتمان، حيث تجد الشركات، لا سيما الناشئة والصغيرة منها، صعوبة بالغة في الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع. يعود هذا الوضع إلى غياب الأنظمة المالية المتطورة، وضعف الإطار القانوني لحماية المقرضين والمقترضين، بالإضافة إلى غياب قاعدة بيانات مالية شاملة تسهل عملية الإقراض. هذه العوامل تحد من قدرة القطاع الخاص على الازدهار، مما يؤثر سلبًا على ريادة الأعمال والاستثمار المحلي.

٦. يواجه المستثمرون الصغار في العراق تحديات كبيرة بسبب ضعف القوانين التنظيمية لحماية حقوقهم، مما يجعلهم عرضة للمخاطر القانونية والمالية. كما أن غياب الحوكمة الرشيدة وعدم توفر الشفافية في إدارة الشركات يزيدان من احتمالات الفساد وسوء الإدارة، مما يقلل من ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال. هذا الوضع يؤدي إلى تراجع فرص الاستثمار الداخلي والخارجي، حيث يبحث المستثمرون عن بيئات أكثر أمانًا واستقرارًا.

٧. يعاني النظام الضريبي في العراق من تعقيدات إدارية وإجراءات طويلة تؤثر سلبًا على امتثال الشركات لدفع الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة على الشركات يزيد من الأعباء المالية، مما يدفع العديد من الشركات إلى العمل خارج النظام الرسمي للتهرب من الالتزامات الضريبية. يحد هذا الوضع من قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات الضريبية بفعالية ويقلل من جاذبية العراق كوجهة استثمارية.

٨. تواجه عمليات التجارة في العراق عقبات كبيرة بسبب البيروقراطية الجمركية، والإجراءات الطويلة، والتكاليف المرتفعة للاستيراد والتصدير. تؤدي هذه العوامل إلى تعطيل حركة السلع وتأخير المعاملات التجارية، مما يؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية. كما أن عدم كفاءة الموانئ والمنافذ الحدودية يشكل تحديًا إضافيًا أمام انسيابية التجارة، مما يضعف من اندماج العراق في الاقتصاد العالمي.

٩. يعاني النظام القضائي في العراق من ضعف في تنفيذ العقود التجارية، حيث تتسم الإجراءات القانونية بالتأخير والتعقيد، مما يجعل حل النزاعات بين الشركات والجهات المختلفة عملية طويلة ومكلفة. هذا الواقع يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين في النظام القانوني، مما يدفع العديد من الشركات إلى تجنب إبرام العقود طويلة الأجل أو الاستثمار في مشاريع تحتاج إلى ضمانات قانونية واضحة.

١٠. يواجه العراق صعوبات في إدارة حالات الإعسار والإفلاس بسبب غياب إطار قانوني فعال ينظم عمليات إعادة الهيكلة والتصفية. يؤدي هذا النقص إلى تعقيد الإجراءات الخاصة بإغلاق الشركات المتعثرة، مما يطيل من أمد المشكلات المالية التي تواجهها المؤسسات غير القادرة على الاستمرار. كما أن غياب سياسات واضحة لمعالجة الإعسار يحد من قدرة رواد الأعمال على المخاطرة والاستثمار في مشاريع جديدة، نظرًا لعدم وجود آليات قانونية تدعم إعادة المحاولة في حال الفشل.

٤-٢ التوصيات

بناءً على التحديات التي تم تحديدها في بيئة الأعمال في العراق، هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات شاملة لتعزيز جاذبية السوق وتحسين مناخ الاستثمار. فيما يلي مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في معالجة هذه التحديات وتحقيق بيئة أعمال أكثر استدامة وكفاءة:

١. **تحسين بيئة بدء النشاط التجاري:** تبسيط إجراءات تسجيل الشركات عبر تطوير نظام رقمي موحد لتسجيل الشركات يتيح للمتقدمين إتمام جميع الإجراءات إلكترونيًا دون الحاجة إلى مراجعات متكررة للدوائر الحكومية، كذلك تقليل التكاليف والوقت اللازم لتأسيس الأعمال من خلال مراجعة الرسوم الإدارية المرتبطة بتأسيس الشركات والعمل على تخفيضها لتشجيع ريادة الأعمال، فضلاً عن تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز بيئة الأعمال من خلال تبادل الخبرات وتسهيل عملية الدخول إلى السوق.

٢. **تسهيل الحصول على تراخيص البناء:** إعادة هيكلة الإجراءات البيروقراطية من خلال تقليل عدد الموافقات المطلوبة وإدخال أنظمة التصاريح الإلكترونية لتسريع الحصول على التراخيص، مع خفض تكاليف التصاريح من خلال تقديم حوافز

للمطورين العقاريين والمستثمرين في قطاع البناء، مما يعزز من قدرة العراق على جذب الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، كذلك تعزيز الشفافية من خلال نشر بيانات دورية عن أوقات إصدار التصاريح وتكلفتها لتشجيع المنافسة العادلة وتقليل الفساد الإداري.

٣. **تطوير قطاع الكهرباء:** تحديث البنية التحتية للطاقة من خلال الاستثمار في تطوير محطات توليد الكهرباء وتوسيع شبكات التوزيع لضمان استقرار الإمدادات، كذلك توفير حلول طاقة بديلة مثل دعم مشاريع الطاقة المتجددة وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في تطوير مصادر الطاقة النظيفة، وتقليل التكاليف التشغيلية من خلال تحسين كفاءة شبكات التوزيع وتقليل الهدر في الطاقة الكهربائية.

٤. **تحسين إجراءات تسجيل الملكية:** إصلاح النظام الإداري للعقارات من خلال تقليل عدد الخطوات الإدارية المطلوبة لإتمام عمليات التسجيل، تطوير نظام تسجيل إلكتروني يتيح إجراء عمليات التسجيل والنقل بسهولة ويسر دون الحاجة إلى معاملات ورقية معقدة، تعزيز الشفافية القانونية عبر وضع قوانين تضمن حقوق الملكية وتقلل من النزاعات حول العقارات.

٥. **تعزيز الحصول على الائتمان:** تحسين بيئة الإقراض من خلال تبني إصلاحات تشريعية تسهل على الشركات الناشئة والصغيرة الوصول إلى التمويل، إطلاق برامج تمويل مدعومة من الحكومة لضمان توفير مصادر تمويل أكثر استدامة للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير أنظمة الائتمان والمعلومات المالية :لتشجيع البنوك على تقديم القروض بناءً على بيانات دقيقة تعكس جدارة الشركات الائتمانية.

٦. **تعزيز حماية صغار المستثمرين:** تحسين أنظمة حوكمة الشركات من خلال تعزيز الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات للمستثمرين، مع تعزيز التشريعات القانونية لحماية المستثمرين الصغار من المخاطر المرتبطة بسوء الإدارة أو الفساد المالي داخل الشركات، وتشجيع الاستثمار المؤسسي عبر تطوير سوق مالية قوية تساعد في جذب استثمارات أوسع من المستثمرين المحليين والدوليين.

٧. **تبسيط النظام الضريبي:** إصلاح القوانين الضريبية من خلال تقليل عدد الضرائب المفروضة على الشركات وتحفيز الامتثال الضريبي الطوعي، كذلك إطلاق منصات إلكترونية للدفع الضريبي لتسهيل عمليات الدفع والحد من التعقيدات البيروقراطية، مع مراجعة معدلات الضرائب :بهدف تحقيق توازن بين تحفيز بيئة الأعمال وضمان تحقيق إيرادات حكومية مستدامة.

٨. **تحسين التجارة عبر الحدود:** إصلاح الإجراءات الجمركية عبر تبسيط عمليات التخليص الجمركي وإدخال نظام تخليص إلكتروني لتقليل التأخير في المعاملات التجارية، وتطوير البنية التحتية للموانئ والمنافذ الحدودية لضمان انسيابية حركة السلع وتشجيع الصادرات، وكذلك تقليل تكاليف الاستيراد والتصدير عبر مراجعة التعريفات الجمركية والعمل على خفض التكاليف المرتبطة بالخدمات اللوجستية.

٩. **تحسين إنفاذ العقود:** إصلاح النظام القضائي التجاري من خلال تقليل أوقات الفصل في النزاعات التجارية وتقديم حلول تحكيم تجارية أكثر فاعلية، وتطوير المحاكم التجارية المتخصصة :لتسريع عمليات التقاضي وضمان تنفيذ العقود وفقًا للمعايير الدولية، كذلك تعزيز الثقة القانونية في المعاملات التجارية عبر تبني آليات تسوية المنازعات البديلة مثل التحكيم والوساطة القانونية.

١٠. **تطوير آليات تسوية الإعسار:** إصلاح قوانين الإفلاس لتسهيل إعادة هيكلة الشركات المتعثرة بدلاً من تصفيتها، مما يعزز من استمرارية الأعمال، وكذلك تعزيز الإطار القانوني لحماية الشركات المتعثرة :عبر توفير حلول تمويلية وبرامج دعم لإعادة تأهيل المشاريع المتعثرة.

References

1. McLiesh, C., & Shleifer, A. (2007). Private credit in 129 countries. *Journal of Financial Economics, ٨٤*(٢), ٢٩٩-٣٢٩.
2. Djankov, S., Hart, O., McLiesh, C., & Shleifer, A. (2008). Debt enforcement around the world. *Journal of Political Economy, ١١٦*(٦), ١١٠٥-١١٤٩.
3. La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2008). The law and economics of self-dealing. *Journal of Financial Economics, ٨٨*(٣), ٤٣٠-٤٦٥.
4. Djankov, S., Ganser, T., McLiesh, C., Ramalho, R., & Shleifer, A. (2010). The effect of corporate taxes on investment and entrepreneurship. *American Economic Journal: Macroeconomics, 2*(3), 31-64.
5. Geginat, C., & Ramalho, R. (2018). Electricity connections and firm performance in 183 countries. *Energy Economics, ٦٩*, ١-١٤.
6. World Bank. (2020). *Doing Business 2020: Comparing business regulation in 190 economies*. :Washington, DC World Bank.
7. World Bank. (2021). *Doing Business 2021: Regional profile Middle East and North Africa (MENA)*. .Washington, DC: World Bank
8. World Bank. (2024). *Business Ready (B-READY) 2024: Evaluating the business and investment climate worldwide*. .Washington, DC: World Bank
9. World Population Review. (2024). *Ease of Doing Business Index by Country 2024*.